وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

القانون الأساسي الجديد للميزانية ومتطلبات تطبيق مقتضيات أحكامه

القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

تقديم: محسن الفازع

أفريل 2019

أهداف الدورة التكوينية

- تمكين المشاركين من أحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وتنزيله على مستوى المؤسسة (في ما يخص الميزانية) ومعرفة أهم التحديات لتطبيق مقتضياته وتعزيز مبادئه الأساسية. (مداخلة 01)
- التعريف بالمسؤوليات الجديدة لدعم حوار التصرف في كافة مراحل دورة الميزانية وتطوير ومتابعة وتقييم الأداء والتنزيل العملياتي للبرامج. (مداخلة 02)
- إطار أداء (إستراتجية ، أهداف ومؤشرات) برنامج التعليم العالي وارتباطه بمؤشرات أداء الجامعة والمؤسسة ومتطلبات التطوير. (مداخلة 03)

المداخلة الأولى

المحتوى

محور 1: قراءة في القانون الأساسي الجديد للميزانية. ‘متصرف’

(القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019)

محور 2: متطلبات تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية

محتوى المحور الأول

1. الإطار العام للقانون الأساسي الجديد للميزانية
2. المبادئ والتوجهات الكبرى
3. القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها
4. المراقبة والتقييم
5. تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

الإطار العام للقانون الأساسي الجديد للميزانية

تكريس المبادئ الدستورية للمالية العمومية من خلال الدستور الجديد

- التاريخ الأقصى لعرض مشروع الميزانية وقانون المالية على مجلس النواب (15 أكتوبر) والمصادقة (10 ديسمبر).
- منح الاستقلالية الإدارية والمالية لكل من مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء والهيئات الدستورية.
- التوجه نحو اللامركزية (الجماعات المحلية).

سياق دولي يتميز بديناميكية إصلاح المالية العمومية

تجربة منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف (منذ 2004)

عدم ملائمة الإطار التشريعي مع متطلبات المنظومة

- كثرة الضوابط والمراقبة المفروضة على المتصرفين (غياب المرونة في التصرف في الإعتمادات).

أهم محطات إعداد القانون الأساسي الجديد للميزانية

جوان 2010

- الشروع في الإعداد من قبل فريق عمل بوزارة المالية
- استئناس بقوانين أساسية لبلدان أخرى
- خبراء في إطار مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي
- تم الإعداد بفة تشاركيه بمشاركة واستشارة مختلف الوزارات وعر المشروع على المجتمع المدني

20 نوفمبر 2015

الإحالة على مجلس نواب الشعب

02 جوان 2017

- الشروع في النظر من قبل اللجنة
- الاستماع إلى العديد من الهياكل والمجتمع المدني والخبراء

6 نوفمبر 2018

انتهاء أشغال اللجنة وإحالة التقرير إلى الجلسة العامة

31 جانفي 2019

المصادقة على القانون الأساسي الجديد للميزانية

الركائز الأساسية للميزانية
وفق القانون الأساسي الجديد للميزانية

القانون الأساسي الجديد للميزانية

هيكلة جديدة الميزانية: تطوير التصرف العمومي

إطار النفقات متوسط المدى

- رؤية واضحة لقيادة البرامج وضمان ديمومة الميزانية
- تدرج التوقعات ضمن المشروع السنوي للأداء

الميزانية حسب البرامج

- البرنامج وحدة إعتمادات: مشروع ميزانية
- رئيس البرنامج : قيادة / حوار التصرف
- صلاحيات جديدة لرئيس البرنامج
- هيكلة حسب مآل النفقة

إطار الأداء

- اعتماد منطق الأهداف والنتائج
- تحديد أهداف ومؤشرات الأداء لقيس نجاعة البرنامج
- التعهد بتحقيق النتائج (المشروع السنوي للأداء)
- المساءلة (التقرير السنوي للأداء)

1- هيكلة جديدة للميزانية: ميزانية حسب البرامج

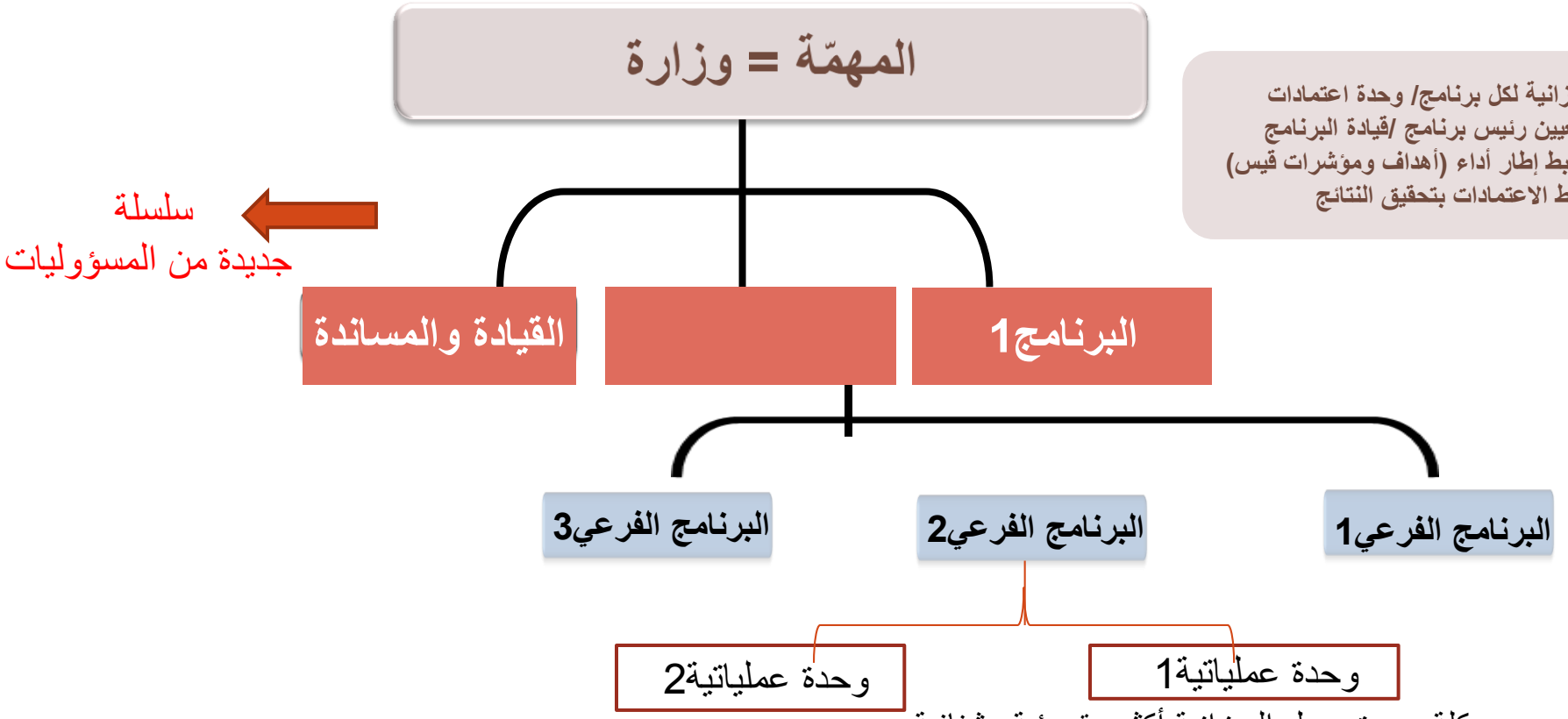

- ميزانية لكل برنامج/ وحدة اعتمادات
- تعيين رئيس برنامج /قيادة البرنامج
- ضبط إطار أداء (أهداف ومؤشرات قيس)
- ربط الاعتمادات بتحقيق النتائج

- هيكلة جديدة: جعل الميزانية أكثر مقروئية وشفافية
- تحسين نجاعة التصرف العمومي
- المساءلة حول استعمال الإعتمادات

*- برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهياكل المتدخلة

المهمة: التعليم العالي والبحث العلمي

البرامج	الهياكل المركزية	المؤسسات العمومية	الفاعلون العموميون
برنامج التعليم العالي رئيس البرنامج: م.ع التعليم العالي	• إ.ع للتعليم العالي • إ.ع للتجديد الجامعي • إ.ع للدراسات التكنولوجية	• الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد • الجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر • المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	
برنامج البحث العلمي رئيس البرنامج: م.ع البحث العلمي	• إ.ع للبحث العلمي • إ.ع لتثمين البحث • الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث • وحدة التصرف حسب الأهداف لتنفيذ برنامج أفق 2020	• مراكز البحث • الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث	• مدينة العلوم • قصر العلوم • المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية
برنامج الخدمات الجامعية رئيس البرنامج: م.ع الشؤون الطالبية	إ.ع للشؤون الطالبية	• دواوين الخدمات الجامعية • مؤسسات الخدمات الجامعية	
برنامج القيادة والمساندة رئيس البرنامج: م.ع المصالح المشتركة	• الديوان • خلية الحوكمة • التفقدية العامة • إ.ع للمصالح المشتركة • إ.ع للبنايات والتجهيز • إ.ع للشؤون القانونية والنزاعات • إ.ع للتعاون الدولي	• مركز الحساب الخوارزمي • مركز النشر الجامعي	

2- التصرف حسب النتائج: إطار الأداء

الإستراتجية

- تمكن الإستراتيجية القطاعية وفق أفق زمني متوسط المدى من إرساء الاختيارات ذات الأولوية للتدخل العمومي، وذلك عبر تحليل شامل وواقعي لسياسات الدولة مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والانتظارات.

الإستراتجية البرنامج

- انسجام مع إستراتجية القطاع
- تحديد الاولويات
- برمجة على المدى المتوسط

اختيار الأهداف

- عدد محدود
- تمثل الجوانب الأساسية للبرنامج
- واضحة وبسيطة و عملية
- قابلة للقياس بواسطة مؤشرات أداء

مؤشرات قيس الأداء

- هو تمثل كمي أو نوعي قابل للاحتساب
- تكون متابعة المؤشر وفق جدول زمني يمكن من مراقبة تحيين الإنجازات السابقة ومقارنتها بالقيم المنشودة

الأنشطة

- هي مجموعة الأعمال الضرورية لتجسيم سياسة عمومية ما (البرنامج) وتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها. ويتم تنزيلها على مستوى البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالتوازي مع أهداف ومؤشرات قيس الأداء البرنامج

ـ إطار أداء برنامج التعليم العالي(2018)

الهدف 1.1 : اعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل	المؤشر 1.1.1 : نسبة تطور عدد الطلبة المسجلين بالشهادات ذات البناء المشترك	
	المؤشر 2.1.1 : نسبة الطلبة المتحصلين على الإشهاد	
	المؤشر 3.1.1 : عدد الطلبة المشاركين في دورات تكوينية	
الهدف 2.1 : تحسين جودة التكوين الجامعي	المؤشر 1.2.1 : معدل السنوات المقضاة للحصول على شهادة الإجازة.	
	المؤشر 2.2.1 : نسبة الأساتذة والأساتذة المحاضرين من جملة الأساتذة الباحثين	
	المؤشر 3.2.1 : عدد المدرسين المتمتعين بدورات تكوينية	
	المؤشر 4.2.1 : عدد المؤسسات الجامعية المعتمدة والمنخرطة في مسار الاعتماد.	عدد المؤسسات الجامعية المتحصلة على الاعتماد على الصعيد الدولي
		عدد المؤسسات التي خضعت لعمليات تقييم في إطار مسار الاعتماد
الهدف 3.1 : تحسين الحوكمة وانفتاح الجامعة على المحيط	المؤشر 1.3.1 : نسبة تطور عدد الطلبة الأجانب.	
	المؤشر 2.3.1 : عدد المتكونين في إطار التكوين المستمر.	
	المؤشر 3.3.1 : عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة	

3- إطار الميزانية متوسط المدى/ إطار النفقات متوسط المدى

ينص الفصل 39 من (ق أ م) على الاستناد على إطار الميزانية متوسط المدى المحدد ب(03) سنوات ويرخص قانون المالية في استخلاص الموارد وضبط النفقات المتعلّقة بالسنة الأولى فقط ويتم سنويا تحيين إطار الميزانية متوسط المدى.

- إطار **الميزانية** متوسط المدى هو آلية برمجة متحركة من سنة إلى أخرى ويشمل على موارد ونفقات **ميزانية الدولة** ويوزع المبلغ الجملي على مهمات.
- إطار **النفقات** متوسط المدى القطاعي: يوزع الاعتمادات داخل كل **مهمة** وفق البرامج وفقا للاستراتيجيات القطاعية.

*- إطار النفقات متوسط المدى

البرامج	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البرنامج 1							
البرنامج 2							
البرنامج							
البرنامج							
المجموع							

*- إطار النفقات متوسط المدى لوزارة التعاليم العالي والبحث العالي (2018)

جدول اجمالي لإطار النفقات متوسط المدى (2019 - 2021) لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2016	انجازات 2017	ق م 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	1 304 866	1 339 428	1 371 019	1 530 364	1 663 713	1 796 939
على الموارد العامة للميزانية	1 268 719	1 302 598	1 336 694	1 495 884	1 625 785	1 755 218
التأجير العمومي	1 021 170	1 027 941	1 044 213	1 162 958	1 281 111	1 398 355
وسائل المصالح	86 182	86 322	83 696	88 024	92 425	97 046
التدخل العمومي	161 367	188 335	208 785	244 902	252 249	259 817
على الموارد الذاتية للمؤسسات	36 147	36 830	34 325	34 480	37 928	41 721
التأجير العمومي	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	36 147	36 830	34 325	34 480	37 928	41 721
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني: نفقات التنمية	150 474	129 064	145 000	150 000	220 000	260 000
الإستثمارات المباشرة	149 217	127 542	139 500	144 730	212 000	250 000
على الموارد العامة للميزانية	125 838	114 838	124 500	131 730	172 000	200 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	23 379	12 704	15 000	13 000	40 000	50 000
التمويل العمومي	1 257	1 522	5 500	5 270	8 000	10 000
على المواد العامة للميزانية	1 257	1 522	5 500	5 270	8 000	10 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0
مجموع الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية	1 419 193	1 431 662	1 481 694	1 645 884	1 845 785	2 015 218
المجموع	**1 455 340**	**1 468 492**	**1 516 019**	**1 680 364**	**1 883 713**	**2 056 939**

وثائق الأداء

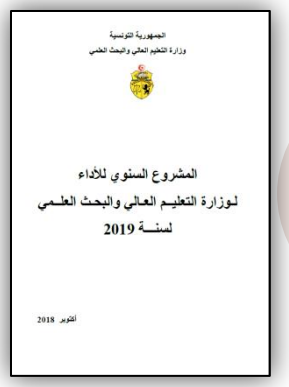
الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشروع السنوي للأداء
لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لسنة 2019

أكتوبر 2018

المشروع السنوي للأداء

- يهدف إلى ربط الميزانية باستراتيجية الوزارة عبر تحديد الاستراتيجية والأهداف وتقديرات مؤشرات قيس الأداء والأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة لكل برنامج.

- يدرج إطار النفقات متوسط المدى في المشروع السنوي للأداء لضمان إنسجامه مع الأهداف والحد من تعدد الوثائق

وثائق الأداء

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التقرير السنوي للقدرة على الأداء
لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
لسنة 2017

جوان 2018

التقرير السنوي للأداء

يبرز بالنسبة لكل برنامج حصيلة نتائج الأداء التي تم تحقيقها بالمقارنة مع التقديرات التي تمت برمجتها ويحتوي على تحليل وتقييم للنتائج واقتراح أساليب لتحسين وتطوير الأداء.

المبادئ الجديدة للميزانية

الأداء:

(فاعلية،نجاعة،جودة)

المسائلة والمحاسبة:

منح مزيد من المسؤولية

الحوكمة:

تهدف إلى الاستخدام الامثل للموارد و الحد من إهدارها بإرساء إجراءات و تقنيات تؤدي إلى خفض استهلاك الميزانية دون المساس بالأهداف الحقيقية المراد تحقيقها وتنبني على أساس النزاهة لضمان استعمال المال العام بشكل فعال

المصداقية:

عدم التقليل او التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد

الفصل 8:

تم التنصيص على مبدأ المصداقية والشفافية

الشفافية:

توضيح دور مختلف هياكل الدولة وتوفير المعلومات حول ميزانية الدولة حسب الأساليب والطرق المتداولة وتوفير التقارير حول تنفيذ ميزانية الدولة والاداء ونشرها للعموم في الآجال

هيكلة القانون الأساسي 49 فصلا	هيكلة القانون الأساسي الجديد 73 فصلا	ملاحظات
-**العنوان الأول : أحكام عامة** - تكاليف الدولة ومواردها - ميزانية المؤسسات العمومية - حسابات الخزينة - الحسابات الخاصة	**العنوان الأول : أحكام عامة** **العنوان الثاني: موارد الدولة وتكاليفها وحساباتها:** - موارد الدولة وتكاليفها - حسابات الدولة - الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة - المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة - الجماعات المحلية	باب جديد باب جديد
- **العنوان الثاني: إعداد مشروع قانون المالية** والنظر فيه والاقتراع عليه: -إعداد مشروع قانون المالية -النظر في مشروع قانون المالية	**العنوان الثالث: مشروع قانون المالية للسنة ومشروع قانون المالية التعديلي:** (الإعداد، التقديم، المصادقة والختم) **العنوان الرابع : التصرف في ميزانية الدولة** - إجراءات توزيع الإعتمادات - إلغاء الإعتمادات وتجميدها والترفيع فيها - آجال التنفيذ	باب جديد باب جديد باب جديد
العنوان الثالث: تنفيذ وغلق الميزانية - تنفيذ ميزانية الدولة - غلق ميزانية الدولة	**العنوان الخامس: المراقبة والتقييم** **العنوان السادس: غلق ميزانية الدولة** **العنوان السابع: أحكام إنتقالية وختامية**	عنوان جديد

1- ميزانية تعتمد على النتائج عوضا عن ميزانية تعتمد على الوسائل

- هيكلة جديدة للميزانية تعتمد على المهمات والبرامج عوضا عن البنود

بهدف :

- ربط الاعتمادات المرصودة بتحقيق الأهداف والنتائج.
- إعطاء أكثر مرونة للمتصرفين مقابل المسائلة
- تمكين مجلس نواب الشعب والمواطن من تقييم جملة الاعتمادات الموظفة لتنفيذ مختلف السياسات العمومية ومقارنتها بالنتائج المحققة.

2- تبويب جديد لميزانية الدولة

- تبويب نفقات ميزانية الدولة حسب مهمات وبرامج
- عدم اعتماد تقسيم الميزانية بين عنوانين أول وعنوان ثاني
- تبويب نفقات البرامج حسب الأقسام التالية (07 أقسام) :

1) نفقات التأجير، 2) نفقات التسيير، 3) نفقات التدخلات،

4) نفقات الاستثمار، 5) نفقات العلميات المالية، 6) نفقات التمويل

7) النفقات الطارئة غير الموزعة.

II- التوجهات الكبرى للقانون الاساسي للميزانية

محاسبة ميزانياتية: لمتابعة استهلاك اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع وتحقيق المداخيل الراجعة للميزانية.

3- المحاسبة: المرور من محاسبة ذات القيد البسيط الواحد الى حسابية ذات ثلاثة أبعاد

الفصل 25
تمسك الدّولة:
- محاسبة ميزانيّاتيّة،
- محاسبة عامّة،
- محاسبة تحليلية

محاسبة عامة :لمعالجة عمليات ميزانية الدولة قصد تقديم الموازنة السنوية للدولة والنتيجة المحاسبية في موفى السنة المالية بالإضافة الى تقييم تعهدات الدولة خارج الموازنة.وتخضع إلى المصادقة السنوية لدائرة المحاسبات.

محاسبة تحليلية : لقياس كلفة مختلف السياسات العمومية للدولة

4- توجيه التصرف العمومي نحو النتائج عوضا عن الوسائل والعمل على تحقيق تكافأ الفرص بين النساء والرجال وكل فئات المجتمع دون تمييز.

الفصل 18:

يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافأ الفرص بين النساء والرجال دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس.

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

1- على مستوى إعداد الميزانية والمصادقة عليها:

الفصل 40: روزنامة الإعداد بمقتضى قرار من وزير المالية عوضا عن منشور لإعطائها الصبغة الإلزامية تفاديا لحصول تأخير .

➢ تم صدور القرار بتاريخ 15 مارس 2019

✓ من شهر جانفي إلى 25 ماي: إعداد الإطار العام لتقديرات موارد ونفقات ميزانية الدولة والتوجهات الكبرى للميزانية وتقييم إنجاز السنة الفارطة.

- تقديم مشاريع CDMT و RAP: 20 أفريل
- آخر أجل لصدور منشور إعداد الميزانية: 31 مارس.

✓ من جوان إلى 31 جويلية: مرحلة الإعداد الفعلي للميزانية .

- آخر أجل لإرسال مشاريع ميزانيات الوزارات : 15 جوان، التحكيم: 31 جويلية ،
- عرض الفرضيات والتوجهات الكبرى للسنة المالية المقبلة على مجلس النواب: 31 جولية.

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

- ✓ شهر أوت: إعداد الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية (وزارة المالية)
- ✓ أخر أجل لعرض الميزانية على انظار مجلس نواب الشعب (15 أكتوبر) وأخر اجل اجل للمصادقة (10 ديسمبر) ويحال قانون المالية على رئيس الجمهورية في أجل أقصاه اليوم الموالي لتاريخ المصادقة.
- ❖ يصادق مجلس النواب على قانون المالية التعديلي المعروض عليه في اجل أقصاه 21 يوم بداية من تاريخ احالته عليه من قبل رئيس الحكومة وقبل المصادقة على قانون المالية.

مراحل إعداد مشروع الميزانية ووثائق الأداء وحوار التصرف

المرجع: قرار من وزير المالية مؤرخ في 15 مارس 2019 يتعلق بضبط روزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة

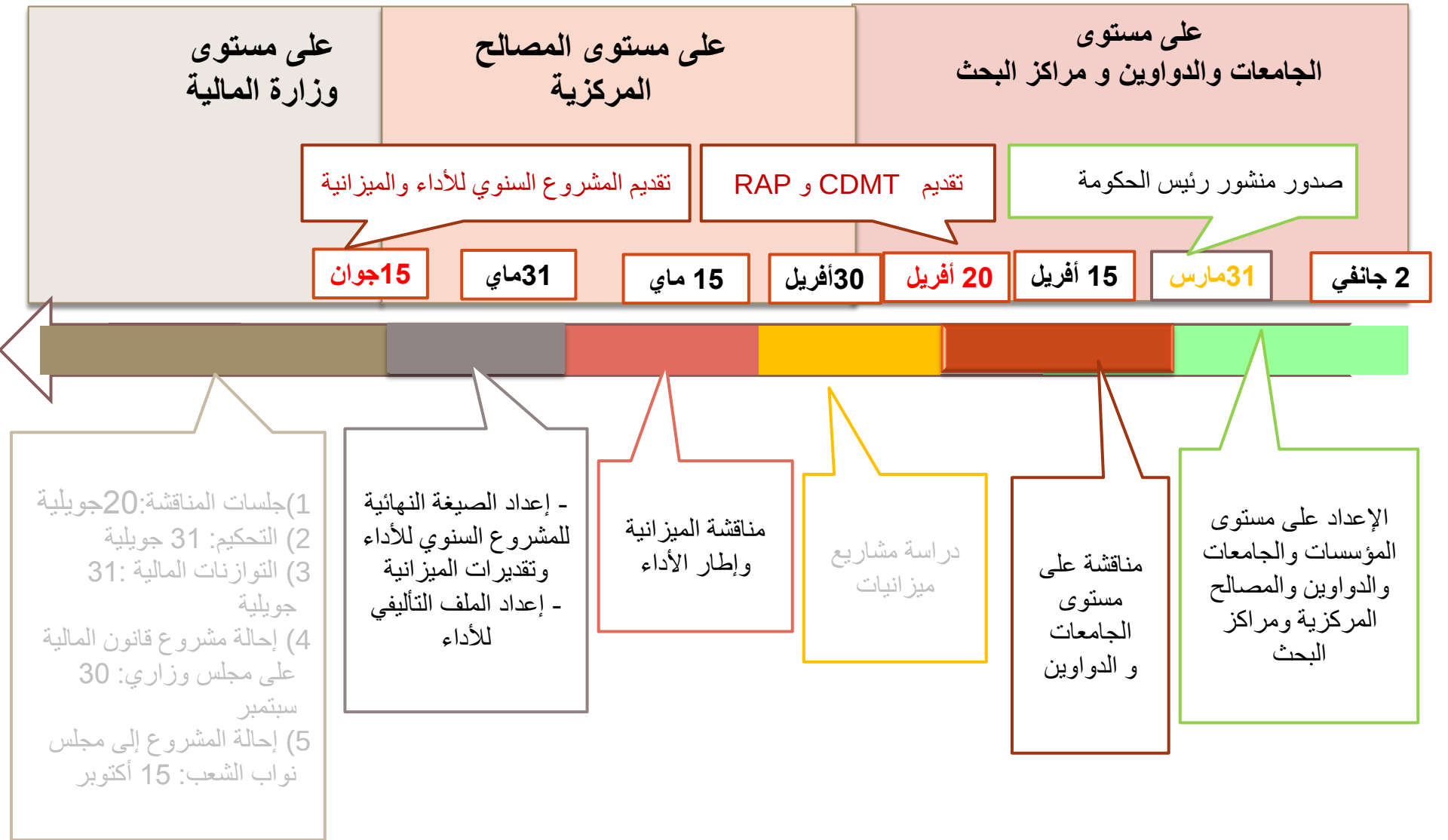

2- على مستوى تنفيذ الميزانية

1- توزيع الاعتمادات:

بمقتضى قرار من وزير المالية بين البرامج داخل نفس المهمة

بمقتضى قرار من رئيس البرنامج داخل البرنامج

- الغاء اجراء فتح اعتمادات التنمية من طرف وزارة المالية

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

2- تحويل الاعتمادات:

* بين البرامج

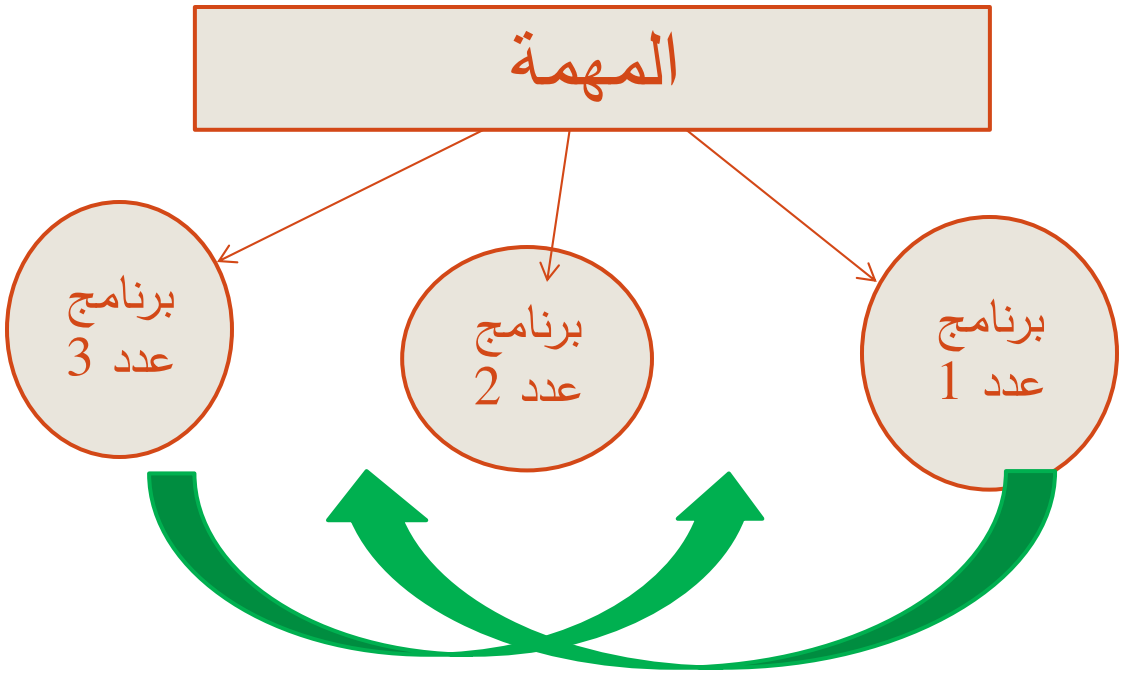

في حدود نسبة 2 % بمقتضى قرار من وزير المالية

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

* داخل البرنامج

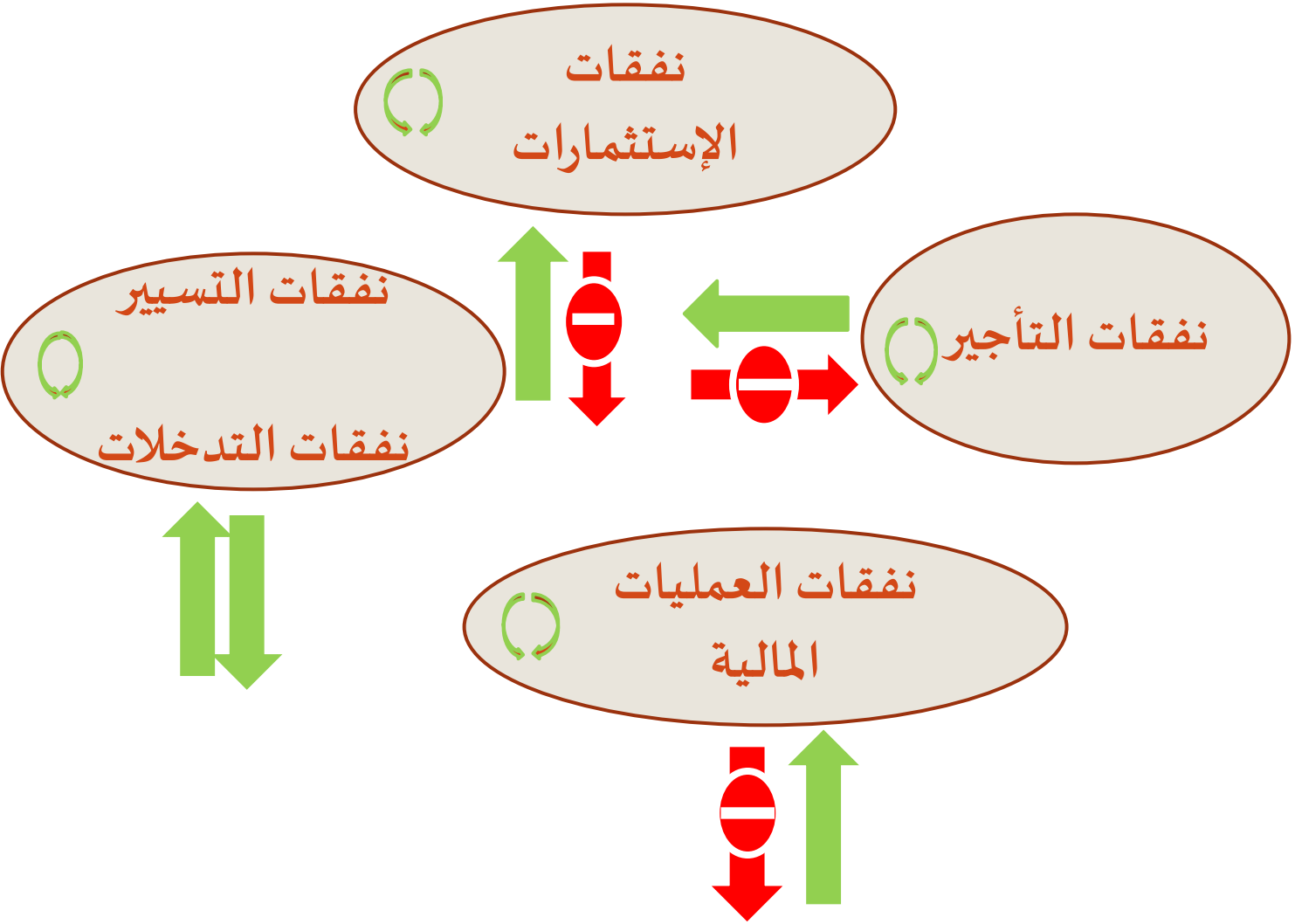

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

3- نقل الفواضل من سنة إلى أخرى:

- اعتمادات التعهد غير محدودة في الزمن مع امكانية الغاءها بقرار من وزير المالية عوضا عن الغاءها بقانون المالية.
- يمكن نقل نسبة من اعتمادات الدفع بقرار من وزبر المالية.
- إمكانية تحويل كامل فواضل المؤسسة او جزء منها الى ميزانية الدولة في صورة تسجيل المؤسسة لفواضل موارد لمدة ثلاث سنوات متتالية.

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

4- إجراءات جديدة أخرى:

- المصادقة على العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم (الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية).
- ضبط الهبات وترسيمها بمشاريع الميزانيات
- إلغاء العمل بإعتمادات البرامج (كلفة المشروع) والاقتصار على إعتمادات التعهد والدفع على أن تمثل اعتمادات التعهد كلفة المشاريع.
- إمكانية تجميد الإعتمادات خلال السنة المالية (بقرار من وزير المالية).
- إمكانية إلغاء الإعتمادات في حدود 1,5 % من جملة الإعتمادات المقترحة بقانون المالية بمقتضى أمر.
- إمكانية الترفيع اعتمادات ميزانية الدولة في حدود 1 % بمقتضى أمر دون قانون مالية تكميلي في حالة حدوث كوارث متأكدة تقتضيها المصلحة العامة.

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

3- آجال التنفيذ والفترة التكميلية:

الفصل 61:

- تقديم اقتراحات التعهد 31 ديسمبر N عوضا عن 15ديسمبر N
- التأشير على أوامر الصرف 10 جانفي N+1 من السنة الموالية عوضا عن 31 ديسمبرN.
- تم الإبقاء على الفترة التكميلية إلى حدود 20 جانفي N + 1.

IV -المراقبة و التقييم

القانون الاساسي السابق

- القانون الأساسي للميزانية السابق لم ينص على طبيعة المراقبة وإنما تم تحديدها بمقتضى النصوص الخاصة بالهياكل الرقابية.

القانون الاساسي الجديد

- تم التنصيص على أنواع المراقبة التي تخضع إليها ميزانية الدولة :
  - رقابة سياسية (مجلس النواب): تقدم الحكومة تقريرا نهاية السداسي الأول إضافة إلى تقييم التقارير السنوية للأداء .
  - رقابة إدارية (الهياكل الرقابية) تتزامن مع مختلف مراحل تنفيذ الميزانية
  - رقابة قضائية تقوم بها محكمة المحاسبات (الدستور)

الباب الخامس: الفصل 64/63/62

التقييم : تخضع التقارير السنوية للأداء للفحص و التقييم

V-تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

- تشريك مجلس النواب في رسم التوجهات وأولويات الميزانية المقبلة وتحديد فرضياتها خلال مرحلة إعداد مشروع الميزانية.
- يمكن لمجلس نواب الشعب أن يقترح تنقيحات على مشروع قانون المالية للسنة أو على مشروع قانون المالية التعديلي.
- وثائق و تقارير جديدة مرفقة بقانون المالية .

V-تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية:

- تقرير حول ميزانية الدولة في إطار التوازنات العامة
- إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات تمويل الميزانية
- تقرير حول الدين العمومي
- تقرير يتضمن جدولا لمختلف التحويلات من الدولة لفائدة المنشآت العمومية والمؤسسات العمومية غير الإدارية وضمانات الدولة لفائدة هذه الهياكل
- تقرير حول المنشآت العمومية
- تقرير حول نشاط الصناديق الخاصة بعنوان السنة المعنية بإعداد قانون المالية
- تقرير حول التوزيع الجهوي للاستثمار
- تقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة
- تقرير حول المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خارج إطار ميزانية الدولة.

الوثائق المرافقة لميزانية الوزارات

- مشاريع الأداء للوزارات (إطار النفقات على المدى المتوسط)
- مذكرات تفصيلية تشرح نفقات كل مهمة

مجلس نواب الشعب

الوثائق المرافقة لمشروع قانون غلق الميزانية

- تقارير الأداء للوزارات

يرفق قانون المالية التعديلي بتقرير يتضمن كل التعديلات المقترحة

مراحل تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية

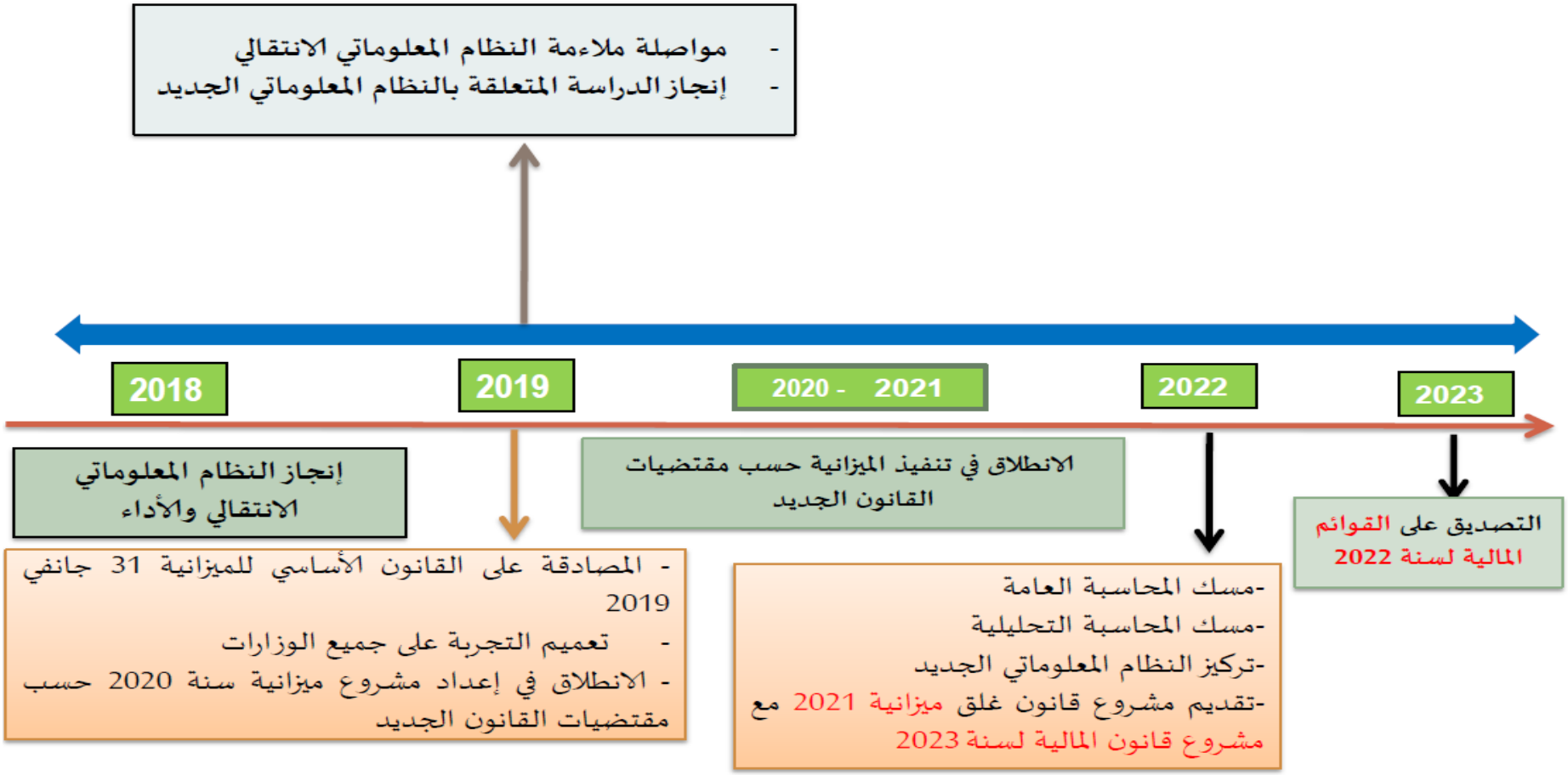

المحور الثاني:
متطلبات تطبيق مقتضيات أحكام القانون الجديد للميزانية

المتطلبات والتحديات

2019

الميزانية

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- قرار روزنامة إعداد الميزانية
- ضبط العدد الجملي للأعوان الرخص فيهم بالوزارات
- ضبط إطار الميزانية متوسط المدى و تحديد سقف الاعتمادات لكل وزارة للسنة القادمة
- ضبط إطار النفقات على المدى المتوسط للوزارة
- إعداد هيكلة التقارير والوثائق التي ستلحق بقانون المالية
- ضبط التبويب الميزانياتي الانتقالي وضبط مشروع التبويب الميزانياتي النهائي
- ضبط قواعد التصرف الجديدة

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- إعداد مشروع الميزانية على ضوء الآجال الجديدة
- *ضبط العدد الجملي للأعوان بالوزارة ومؤسساتها
- اعتماد منهجية تشاركية عند إعداد مشروع الميزانية وحوار التصرف
- ضبط التقديرات بصفة دقيقة مع تبرير الحاجيات وتحديد الأولويات
- •مراجعة الهيكلة الموحدة لوثيقة مشروع الميزانية
- •ضبط التبويب الميزانياتي حسب مآل النفقة

المتطلبات والتحديات

2019

القيادة وتطوير الأداء

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- الأمرالمتعلق بضبط المهام القيادية لرؤساء البرامج
- إعداد وثيقة إطارية لميثاق التصرف الوزاري
- ضبط مخطط اتصال وتكوين خاص بالمنظومة
- انطلاق استغلال المنظومة معلوماتية لمتابعة الأداء

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- تسمية رؤساء البرامج بمقتضى أمر حكومي
- دعم الخلايا القارة المكلفة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف
- وضع منظومة «أدب» و «أمد» على ذمة رؤساء البرامج للمتابعة إعداد وتنفيذ ميزانية البرامج
- استعمال المنظومة المعلوماتية لمتابعة الاداء

المتطلبات والتحديات

2019

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- استكمال إعداد المعايير المحاسبية للدولة الضروريّة لضبط الموازنة الافتتاحيّة
- استكمال مراجعة مجلة المحاسبة العمومية
- استكمال ضبط المخطط المحاسبي للدولة PCE
- الانطلاق في جرد أصول الدولة و تقييمها

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- الانطلاق في جرد ممتلكات الوزارة والمؤسسات وتقييمها
- التكوين في مجال المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية

المحاسبة العمومية

المتطلبات والتحديات

2019

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- ضبط الإطار المرجعي للرقابة المعدلة
- الانطلاق في وضع نظم الرقابة الداخلية بالوزارات
- ضبط مشروع دليل التدقيق الأولي للأداء
- إعداد اتفاقية بين الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة و الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية حول ديمومة الميزانية

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- إعداد أدلة إجراءات وتحديد المسارات والرقابة الداخلية
- الانطلاق في إرساء أنظمة الرقابة الداخلية

الرقابة والتدقيق

متطلبات إنجاح مسار الإصلاح

تطوير المهن الجديدة المرتبطة بالتصرف العمومي الحديث
رقابة التصرف -المحاسبة التحليلية – التدقيق الداخلي)

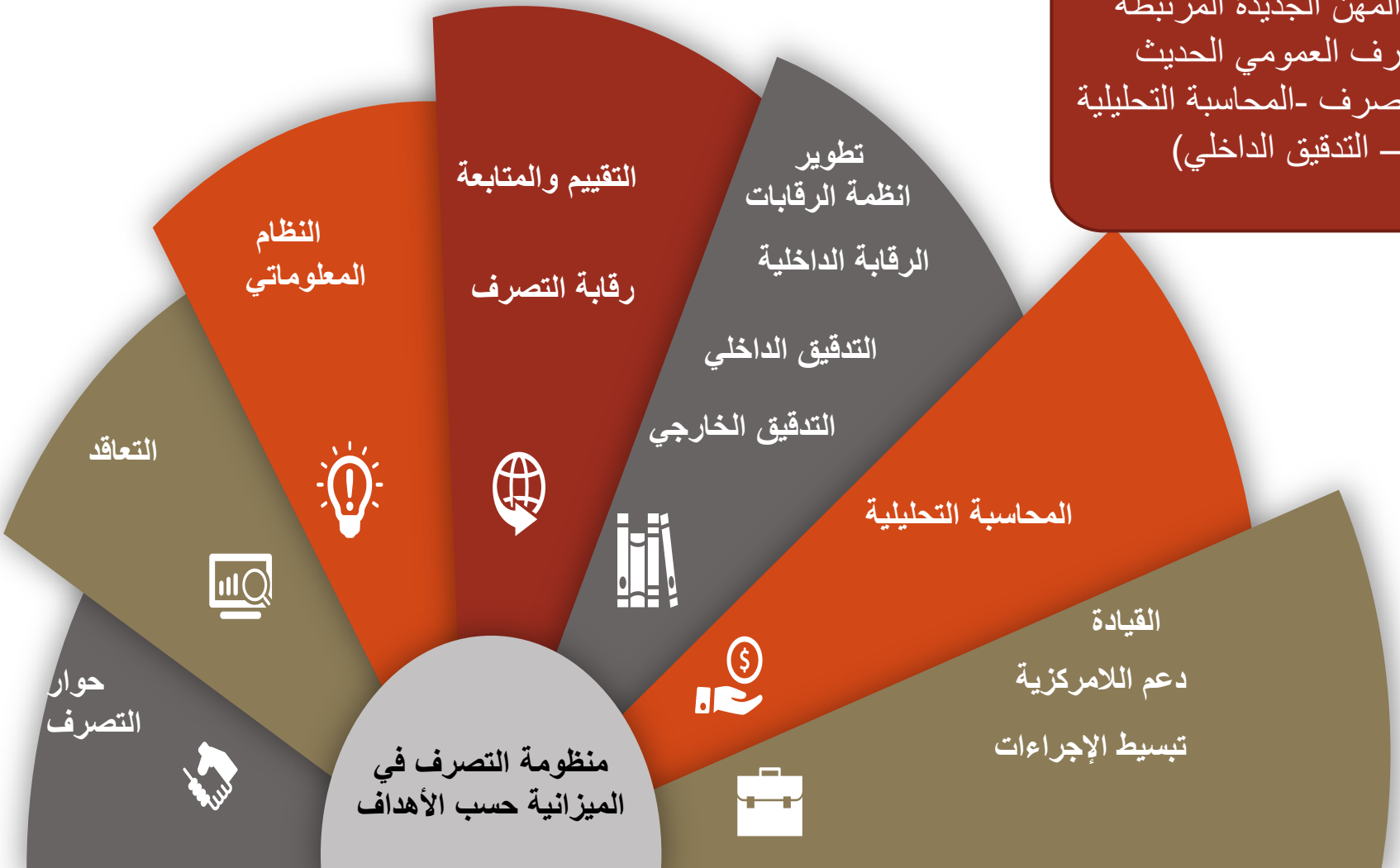

مع الشكـــــــر

www.gbo.mes.rnu.tn